مشروع قانون رقم 2021-007 بتاريخ 22 فبراير 2021 يعدل بعض أحكام القانون رقم 67-039 الصادر بتاريخ 3 فبراير 1967 المنشئ لنظام الضمان الاجتماعي

المادة الأولى: تعدل أحكام المواد 2 و52 و53 و54 و55 من القانون 67-039 الصادر بتاريخ 3 فبراير 1967 المنشئ لنظام الضمان الاجتماعي وذلك على النحو التالي:

المادة 2 (جديدة) - 1 يعتبر الانتماء إلى نظام الضمان الاجتماعي المنشأ بموجب هذا القانون إلزامياً على العمال الخاضعين لأحكام مدونة الشغل أو لمدونة البحرية التجارية، دون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو الجنس، أو الأصل، عندما يتم توظيفهم بشكل أساسي على التراب الوطني، لحساب رب عمل واحد أو أكثر بغض النظر عن طبيعة العقد وشكله وصلاحيته أو مقداره وطبيعة الأجر الذي يُتقاضى.

2. يخضع كذلك للمدونتين عمال الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمجموعات الإقليمية الذين لا يستفيدون، بموجب ترتيبات تنظيمية، من نظام خاص للضمان الاجتماعي.

3. يمكن أن يمثّل العمال المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة تلاميذ المدارس المهنية والمتدربين والتلاميذ المتدربين حسب الإجراءات التي يحددها الوزير المكلف بالعمل بمقرر.

4. تحدد الإجراءات الخاصة اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون على العمال المؤقتين أو الظرفيين بمقرر من الوزير المكلف بالعمل بعد رأي مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المادة 52 (جديدة)

1. يستحق المؤمن الذي بلغ الثالثة والستين من العمر معاش الشيخوخة إذا توفرت فيه الشروط التالية:

• أن يكون قد مضى على تسجيله لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عشرون عامًا على الأقل؛

• أن يكون قد أكمل ما لا يقل عن ستين شهرًا من التأمين في السنوات العشر السابقة لتاريخ استحقاق المعاش؛

• التوقف عن جميع الأنشطة المدفوعة الأجر

2. المؤمن الذي أكمل ثمان وخمسون سنة والذي يعاني من إنهاك سابق لإوانه في قدراته البدنية أو العقلية مما يجعله غير قادر على ممارسة أي نشاط مدفوع الأجر والذي يستوفي الشرطين (أ) و (ج) الواردين في الفقرة السابقة، يمكنه طلب الحصول على معاش تقاعدي مبكر. كما سيكون من الممكن في القطاعات المعترف بطبيعتها عملها الشاق إنهاء عقد عمل العامل قبل بلوغه ثلاث وستين سنة حتى يتمكن من التقاعد بشرط أن يستفيد العامل من معاش شيخوخة كاملة. تنطبق هذه الشروط الاستثنائية أيضًا على العمال الذين يزاولون أعمالًا شاقة.

تُحدد إجراءات معاينة ومراقبة هذا الإنهاك المبكر وقائمة الأعمال الشاقة بمراسيم متخذة في مجلس الوزراء.

3. يسري معاش الشيخوخة وكذلك المعاش المبكر في اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لتاريخ استيفاء الشروط المطلوبة، شريطة أن يتم تقديم طلب المعاش إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال ستة أشهر بعد التاريخ المذكور. إذا تم تقديم طلب المعاش بعد انقضاء هذه الفترة، يسري المعاش في اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لتاريخ استلام الطلب.

4. المؤمن عليه الذي أكمل اثني عشر شهرًا على الأقل من التأمين والذي توقف، بعد بلوغ السن المنصوص عليه في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة، عن كل نشاط مدفوع الأجر في حين أنه لا يستوفي الشروط المطلوبة لاستحقاق معاش الشيخوخة، يتلقى مخصصات الشيخوخة على شكل دفعة وحيدة.

المادة 53 (جديدة)

1. يستحق المؤمن الذي أصيب بإعاقة قبل بلوغ السن الثالثة والستين الحصول على معاش العجز إذا استوفى الشروط التالية:

- أن يكون مسجلاً لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ خمس سنوات على الأقل؛
- أن يكون قد أكمل ستة أشهر من التأمين خلال الاثني عشر شهرًا التي تسبق بداية الإعاقة التي أدت إلى العجز

2. بغض النظر عن أحكام الفقرة السابقة، وفي حالة ما إذا كان العجز ناجماً عن حادث، يصبح المؤمن عليه مستحقاً لمعاش العجز بشرط أن يكون قد شغل وظيفة خاضعة للتأمين عند تاريخ الحادث وكان مسجلاً لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قبل تاريخ وقوع الحادث.

3. يعتبر عاجزاً المؤمن عليه الذي عانى، نتيجة مرض أو حادث من أصل غير مهني، من نقص دائم في قدراته البدنية أو العقلية، وفق شهادة وضعها حسب الأصول طبيب معين أو معتمد من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بحيث لم يعد قادر على كسب أكثر من ثلث الأجر الذي يمكن أن يحصل عليه العامل الذي حصل على نفس التكوين من خلال عمله.

4. يسري مفعول معاش العجز إما اعتباراً من تاريخ جبر الإصابة أو استقرار حالة المؤمن عليه، أو بعد انقضاء فترة ستة أشهر متتالية على العجز، إذا كان من المحتمل، حسب رأي الطبيب المعين أو المعتمد من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن يستمر العجز ستة أشهر أخرى على الأقل. تطبق أحكام المادة 52 (جديدة)، الفقرة 3 من هذا القانون قياساً.

5. يمنح معاش العجز دائماً على أساس مؤقت ويمكن مراجعته في التواريخ التي يحددها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

6. يستبدل معاش العجز بمعاش الشيخوخة بنفس المبلغ عندما يبلغ المستفيد سن الثالثة والستين.

المادة 54 (جديدة)

1. يحدد مبلغ معاش الشيخوخة أو العجز، والمعاش المبكر، ومخصص الشيخوخة على أساس متوسط الأجر الشهري المحدد بالسادس والثلاثين أو الستين من جزء الأجر الإجمالي الخاضع للاشتراك خلال السنوات الثلاث أو الخمس الأخيرة التي تسبق تاريخ الأهلية للحصول على معاش تقاعدي، على أن تراعى في الاختيار مصلحة المؤمن عليه.

إذا كان عدد الأشهر المدنية التي انقضت منذ التسجيل أقل من ستة وثلاثين، يتم الحصول على متوسط الأجر الشهري بقسمة إجمالي الأجر الخاضع للاشتراك منذ التسجيل على عدد الأشهر المدنية بين ذلك التاريخ وتاريخ استحقاق المعاش.

2. لحساب مبلغ معاش العجز، تعتبر السنوات الواقعة بين سن الثالثة والستين والسن الفعلية للعجز عند تاريخ نفاذ معاش العجز مماثلة لفترات تأمين بمعدل ستة أشهر عن كل سنة.

3. المبلغ الشهري لمعاش الشيخوخة أو العجز أو معاش التقاعد المبكر يساوي 20% من متوسط الأجر الشهري. وإذا كان مجموع أشهر التأمين والأشهر التي تعتبر بمثابة تجاوز مائة وثمانين، تُزاد النسبة بنسبة 1.33% عن كل فترة تأمين أو فترة تعتبر مماثلة لها اثني عشر شهرًا بعد مائة وثمانين شهرًا.

4. لا يجوز أن يكون المبلغ الشهري لمعاش الشيخوخة أو العجز والمعاش المبكر أقل من 60% من الحد الأدنى للراتب المهني الشهري الأعلى المضمون على التراب الوطني والذي يقابل فترة عمل أسبوعي من أربعين ساعة.

ومع ذلك، لا يجوز أن يزيد هذا المبلغ الأدنى عن 80% من متوسط أجر المؤمن عليه المحسوب وفقًا للفترة الأولى من هذه المادة.

5. يحتفظ المستفيدون من معاشات الشيخوخة والعجز تلقائيًا بخدمة المخصصات العائلية.

6. يساوي مبلغ علاوة الشيخوخة أضعاف متوسط أجر المؤمن عليه بقدر ما لديه من فترات تأمين مدتها 12 شهرًا.

المادة 55 (جديدة)

1. في حالة وفاة صاحب معاش الشيخوخة أو العجز أو معاش التقاعد المبكر، وكذلك في حالة وفاة المؤمن عليه الذي تتوفر فيه، عند تاريخ الوفاة، الشروط المطلوبة للاستفادة من معاش الشيخوخة أو العجز أو الذي لديه 180 شهرًا على الأقل من التأمين، يحق لذوي الحقوق الحصول على معاش.

2. يعتبر بمثابة ذوي الحقوق:

- الأرملة بشرط أن يكون عقد الزواج قد أبرم سنة على الأقل قبل وفاة الزوج، إلا إذا نجم مولود عن هذا الزواج أو كانت الأرملة حاملًا عند تاريخ وفاة الزوج؛
- الأرملة المعاق والذي تتولى المؤمن عليها نفقته بشرط أن يكون قد تم عقد الزواج قبل وفاة الزوج بسنة على الأقل
- الأولاد الذين كان المتوفي يعيلهم على النحو المحدد في المخصصات العائلية.

3. تحسب معاشات ذوي الحقوق كنسبة مئوية من معاش الشيخوخة أو معاش العجز أو المعاش المبكر الذي كان المؤمن عليه يستحقه أو كان يمكن له أن يستحقه عند تاريخ وفاته بمعدل:

○ 50% للأرملة أو الأرملة؛ وفي حالة وجود أكثر من أرملة، يتم تقسيم المبلغ بينهن على أجزاء متساوية؛

○ 25% عن كل يتيم من الأب أو الأم و40% لكل يتيم من الأب والأم. في كل الأحوال لا يجوز أن يكون مبلغ معاش اليتيم أقل من المخصصات العائلية

4. ومع ذلك، لا يجوز أن يتجاوز مجموع معاشات ذوي الحقوق مبلغ المعاش التقاعدي الذي كان الشخص المؤمن عليه يستحقه أو كان سيحصل عليه؛ وإذا تجاوز المجموع المبلغ المذكور، يتم تخفيض معاشات ذوي الحقوق بشكل متناسب.

5. ينتهي حق الزوج في المعاش متى تزوج من جديد. وفي هذه الحالة، يُدفع مخصص للزوج الجديد يساوي ستة رواتب تقاعدية شهرية.

6. تطبق أحكام الفقرة 3 من المادة 52 من هذا القانون قياساً.

المادة 2: تسري أحكام مواد هذا القانون على العمال العاملين في مختلف المؤسسات عند تاريخ 1 أكتوبر 2020.

المادة 3: تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة أحكام القانون رقم 67-039 الصادر بتاريخ 3 فبراير 1967 المنشئ لنظام الضمان الاجتماعي.

المادة 4: ينفذ هذا القانون باعتباره قانوناً للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.